



Distr.: General
29 August 2016
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الثانية والعشرون

مراكش، ٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند X من جدول الأعمال المؤقت

حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة في عام ٢٠١٦ بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ

تقرير موجز مقدم من الأمانة

موجز

أجريت في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ، في بون بألمانيا، بالتزامن مع الدورة الرابعة والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين. وناقش المشاركون في حلقة العمل المسائل المتعلقة بتمويل إجراءات التكيف، واحتياجات البلدان الأطراف النامية من الدعم، والتعاون على تحسين البيئات التمكينية ودعم أنشطة التأهب، وفقاً للمقرر ٥/م أ-٢٠.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-14925(A)



* 1 6 1 4 9 2 5 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١	أولاً - مقدمة
٣	٢-١	ألف - الولاية
٣	٣	باء - نطاق التقرير الموجز
٣	١٢-٤	ثانياً - وقائع حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة
٣	٧-٤	ألف - الأنشطة التحضيرية
٤	١٢-٨	باء - الوقائع
٦	٦٩-١٣	ثالثاً - موجز المناقشات التي أُجريت أثناء حلقة العمل
٦	٢٢-١٣	ألف - تحسين فهم مسألة تمويل إجراءات التكيّف
		باء - تقييم الاحتياجات في مجال التكيّف في البلدان النامية الأطراف ودور
٩	٤١-٢٣	التعاون والدعم الدوليين
١٤	٥١-٤٢	جيم - زيادة تمويل إجراءات التكيّف
١٨	٦٩-٥٢	دال - تعزيز الشفافية في تمويل إجراءات التكيّف
٢٣	٧٧-٧٠	رابعاً - الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من حلقة العمل

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ٥/م أ-٢٠، إلى الأمانة أن تنظم حلقات عمل سنوية أثناء الدورة بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ حتى عام ٢٠٢٠ وأن تعد موجزاً عن حلقات العمل هذه كي ينظر فيه سنوياً كل من مؤتمر الأطراف والحوار الوزاري الرفيع المستوى بشأن التمويل المتعلق بالمناخ الذي يُجرى مرة كل سنتين. وقرر مؤتمر الأطراف أن تركز حلقات العمل المعقودة أثناء الدورة، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على المسائل المتعلقة بتمويل إجراءات التكيف، واحتياجات البلدان الأطراف النامية من الدعم، والتعاون على تحسين البيئات التمكينية ودعم أنشطة التأهب، وفقاً للمقرر ٣/م أ-١٩^(١).

٢- وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمانة أن تُعدّ تجميعاً وسرداً تولىفياً للتقارير المقدمة كل سنتين عن الاستراتيجيات والنهج المتبعة لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠^(٢)، لِيُسترشد بها في حلقات العمل المعقودة أثناء الدورة^(٣).

باء - نطاق التقرير الموجز

٣- يتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التحضيرية لحلقة العمل المعقودة أثناء الدورة في عام ٢٠١٦ بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ (المشار إليها فيما بعد بحلقة العمل) وعن وقائعها (الفرع ثانياً). كما يتضمن موجزاً للمناقشات التي أُجريت أثناء حلقة العمل (الفرع ثالثاً)، والاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من حلقة العمل (الفرع رابعاً).

ثانياً - وقائع حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة

ألف - الأنشطة التحضيرية

٤- دعت الأمانة السيدة سارة كونوي (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد توسي مبانو - مبانو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) إلى التشارك في تيسير وقائع حلقة العمل. إضافة إلى ذلك، أجرت الأمانة مشاورات غير رسمية مع ممثلي المجموعات الإقليمية وسمحت بمشاركة المنظمات المراقبة. وهدفت المشاورات إلى جمع آراء الأطراف في الاتفاقية والمنظمات المراقبة بشأن تصميم برنامج حلقة العمل، بما في ذلك هدفها ومواضيعها وشكلها.

(١) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرتان ١٢ و ١٣.

(٢) انظر الوثيقة <FCCC/CP/2015/INF.1>.

(٣) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرة ١١.

- ٥- وتواصلت المشاورات عن طريق حلقة دراسية شبكية نظمتها الأمانة في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٦ بهدف الحصول على مزيد من الآراء من طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة حول تصميم برنامج حلقة العمل، وتشارك في تيسير أعمال هذه الحلقة الدراسية الشبكية السيدة كونوي والسيد مبانو - مبانو. وفتحت باب المشاركة فيها لجميع الأطراف في الاتفاقية والمنظمات المراقبة، وعقدت على فترتين لاستيعاب المشاركين من مناطق توقيت مختلفة، وانضم إليها نحو ٨٠ مشاركاً. ونشرت في الموقع الشبكي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التسجيلات الصوتية وشرائح العروض التي استخدمت أثناء هذه الحلقة الدراسية^(٤).
- ٦- وعقب انتهاء الحلقة الدراسية الشبكية والمشاورات غير الرسمية، أعدت الأمانة، بالتشاور مع الميسرين المشاركين، برنامجاً مؤقتاً لحلقة العمل ودعت مقدمي العروض والمشاركين في حلقة النقاش ومديري النقاش إلى إجراء مناقشات في إطار أفرقة فرعية. ويمكن الاطلاع على هذا البرنامج على الموقع الشبكي للاتفاقية^(٥).
- ٧- وبناءً على طلب مؤتمر الأطراف^(٦)، دعت الأمانة الهيئات المواضيعية للاتفاقية إلى تقديم إسهامات في حلقة العمل. وشارك في حلقة العمل كل من اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا، وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، واللجنة الدائمة المعنية بالتمويل كخبراء في حلقة النقاش في الجلسات الثانية والثالثة والرابعة، على التوالي، من حلقة العمل^(٧).

باء- الوقائع

- ٨- عُقدت حلقة العمل في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ في بون بألمانيا، بالتزامن مع الدورة الرابعة والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين. وفتحت باب المشاركة فيها لجميع الأطراف وسُمح بمشاركة المنظمات المراقبة التي شاركت في تلك الدورة.
- ٩- واستُهلَّت حلقة العمل بكلمة افتتاحية ألقتها الأمانة التنفيذية للاتفاقية، السيدة كريستيانا فيغيريس. وأشارت في كلمتها إلى أن إبرام اتفاق باريس كان بداية عصر جديد وشددت على الدور الحاسم الذي يؤديه التمويل في دعم العديد من تدابير التكيف المعالجة لآثار تغير المناخ الضارة. علاوة على ذلك، رحبت بزيادة تركيز الجهات الممولة للأنشطة المتعلقة بالمناخ على مسألة التكيف.

(٤) <<http://www.unfccc.int/9518>>.

(٥) انظر الحاشية ٤ أعلاه.

(٦) المقرر ٥/م أ-٢٠، الفقرة ١٤.

(٧) إضافةً إلى ذلك، قدمت لجنة التكيف واللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا إلى حلقة العمل إسهامات خطية يتاح الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <www.unfccc.int/9518>.

١٠ - وأطلعت السيدة فيغيريس المشاركين على ثلاث رسائل رئيسية تتعلق بحجم التمويل المتعلق بالمناخ، والبنيان المالي، والمصطلحات المستخدمة في سياق التمويل المتعلق بالمناخ. أولاً، ألقت الضوء في معرض تطرقها إلى مسألة حجم التمويل المتعلق بالمناخ لأغراض التكيف على أهمية الهدف المتفق عليه المتمثل في حشد ١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة اعتباراً من عام ٢٠٢٠، وأكدت ضرورة اعتبار هذا الهدف محور جهود التمويل المتعلق بالمناخ، لا حدودها. ثانياً، ذكرت السيدة فيغيريس أن من المهم ألا ينحصر تركيز بنيان هذا التمويل في مجرد تمييز ثنائي بين التمويل العام والتمويل الخاص؛ إذ لا بد من الاعتراف بنيان التمويل المتعلق بالمناخ كجزء من بنيان مالي أكبر وأعمق. والمسألة الحاسمة الأهمية هنا هي إدراك إمكانات البنيان المالي مع مواصلة تحديد وتعريف احتياجات التمويل اللازم لإجراءات التكيف، في الوقت نفسه. وأخيراً، في سياق مصطلحات المفاهيم المستخدمة في مجال التمويل المتعلق بالمناخ، ذكرت السيدة فيغيريس أنه يلزم بذل جهود من أجل بناء جسر بين موضوع التمويل المتعلق بالمناخ والجهات الممولة. ومن شأن ترجمة المفاهيم المستقرة في مجال التمويل المتعلق بالمناخ إلى اللغات التي يستخدمها المستثمرون أن تزيد من سهولة فهمها واستخدامها بالنسبة إلى الجهات صاحبة المصلحة في القطاع الخاص وتكون عاملاً محورياً في زيادة إمكانية الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وتوسيع نطاقه.

١١ - وعقب هذه الكلمة الافتتاحية، استُهلَّت كل من جلسات حلقة العمل بعروض تمهيدية، أعقبها حلقات نقاش أُجريت فيما بين الخبراء، الذين قدموا تصوّراتهم بشأن القضايا المطروحة في العروض التمهيدية وشاركوا الحاضرين بأرائهم وخبراتهم العملية بشأن مواضيع كل منها.

١٢ - ثم قُسم المشاركون في حلقة العمل لاحقاً إلى أفرقة فرعية قاد كلاً منها مدير للنقاش وعُزِّز بمقرّر. وأعدّ كل من الميسرين والأمانة، بالتشاور مع مديري النقاش، مجموعة من الأسئلة الإرشادية. وتيسيراً لإجراء مناقشات تفاعلية بشأن المواضيع المطروحة، وتحقيقاً لأقصى مستوى ممكن من نواتج حلقة العمل، اعتمدت مناقشات الأفرقة الفرعية 'نهجاً تنقيلاً' دُعي المشاركون وفقاً له إلى التنقل من فريق مناقشة إلى آخر في منتصف مدة كل من الجلسات الفرعية. وقدم مديرو النقاش والمقررون إلى الجلسة العامة إفادة عن الجلسات الفرعية في نهاية كل منها، بينما قدم الميسران ملاحظات ختامية. ويُتاح على الموقع الشبكي للاتفاقية الاطلاع على برنامج حلقة العمل والأسئلة الإرشادية وشرائح العروض والتسجيلات الصوتية^(٨).

(٨) انظر الحاشية ٤ أعلاه.

ثالثاً - موجز المناقشات التي أُجريت أثناء حلقة العمل

ألف - تحسين فهم مسألة تمويل إجراءات التكيف

١٣ - قدم ممثل مبادرة سياسات المناخ عرضاً تمهيدياً عن تحسين فهم مسألة تمويل إجراءات التكيف. وركز العرض على مشهد تدفقات تمويل إجراءات التكيف، من منظور المبادرة، والحوافز المعرّقة لاستثمارات التمويل المتعلق بالمناخ في مجال التكيف، وأمثلة للأدوات والتدابير القائمة التي يمكنها الإسهام في حشد المزيد من التمويل لأنشطة التكيف.

١٤ - وعرض على الجمهور رسم توضيحي للمشهد الراهن لتدفقات تمويل إجراءات التكيف يبين كيفية انتقال الموارد المالية من المصدر إلى المتلقين ثم المستخدمين النهائيين (الشكل ١). وفي عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي التمويل العام المتعلق بالمناخ ١٤٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، حُصص ٢٥ مليار دولار منها (أي نحو ١٧ في المائة من المبلغ) لتدابير التكيف والمستخدمين في سياق التكيف.

١٥ - وأشار إلى أنه مع أن الرسم التخطيطي المبين في الشكل ١ ييسّر فهماً أفضل لمدى تعقيد الأنشطة والتدخلات القائمة المتصلة بالتكيف ومدى تنوعها، فإن الصعوبة تكمن في الوقوف على حدود تدخلات التكيف وتحديد جهة الوصول النهائية للموارد المالية.

١٦ - وشُدّد على أن تدفقات التمويل المبيّنة في هذا الرسم التخطيطي لا تشمل سوى تدفقات التمويل العام لوجود صعوبات في تتبّع تدفقات التمويل الخاص، ولذلك، لا تمثل التدفقات المبيّنة في الرسم سوى جزءاً من مجموع تدفقات تمويل إجراءات التكيف. وما زال عدم فهم العديد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للمفاهيم المتعلقة بتمويل إجراءات التكيف يشكل تحدياً؛ فإذا ما أُريد زيادة إمكانية الاطلاع على بيانات القطاع الخاص لخدمة جهود تتبّعها في المستقبل، يلزم ترجمة هذه المفاهيم.

١٧ - وذكر ممثل مبادرة سياسات المناخ أنه يمكن لعدة حوافز أن تؤثر على حوافز المستثمرين وقدرتهم على الاستثمار في مجال التأقلم مع تغير المناخ، منها ما يلي: **الثغرات السياسية**، وتتمثل في انعدام الأطر التنظيمية أو قصورها بما يُنبط حوافز الاستثمار؛ و**الثغرات المعرفية**، وتكمن في عدم القدرة على تقييم مخاطر تغير المناخ وعلى إدماجها في أوجه الاستثمار أو في صنع قرارات التمويل؛ و**الثغرات المتعلقة باستمرارية التمويل والتحسّب لمخاطره**، وتشير إلى عدم كفاية الحصول على التمويل أو عدم اليقين بعوائد الاستثمار وبإمكانية تلافي المخاطر. وتختلف الحوافز باختلاف نوع الجهة الخاصة الفاعلة ودرجة التعرّض لمخاطر تغير المناخ.

١٨ - وأشار إلى أنه على الرغم من وجود هذه الحوافز، تسنح فرص لزيادة تمويل إجراءات التكيف يمكن اغتنامها بالوسائل التالية:

- (أ) تعديل الأطر التنظيمية بوضع حوافز استثمارية أقوى وضمان شمول المزيد من المستثمرين؛
- (ب) تزويد الجهات الفاعلة بالمعلومات والأدوات اللازمة لنجاحها في إدماج اعتبارات تغير المناخ في قرارات الاستثمار؛
- (ج) إدماج كل من قرارات الاستثمار في مواجهة آثار تغير المناخ وأهداف التنمية الاجتماعية في عمليات التخطيط العامة والنظام المالي العام؛
- (د) دعم المشاريع التحريية لإثبات القدرة الوظيفية للمشاريع ولإنشاء سجل التبع اللازم لتشجيع المزيد من الاستثمارات.

الشكل ١

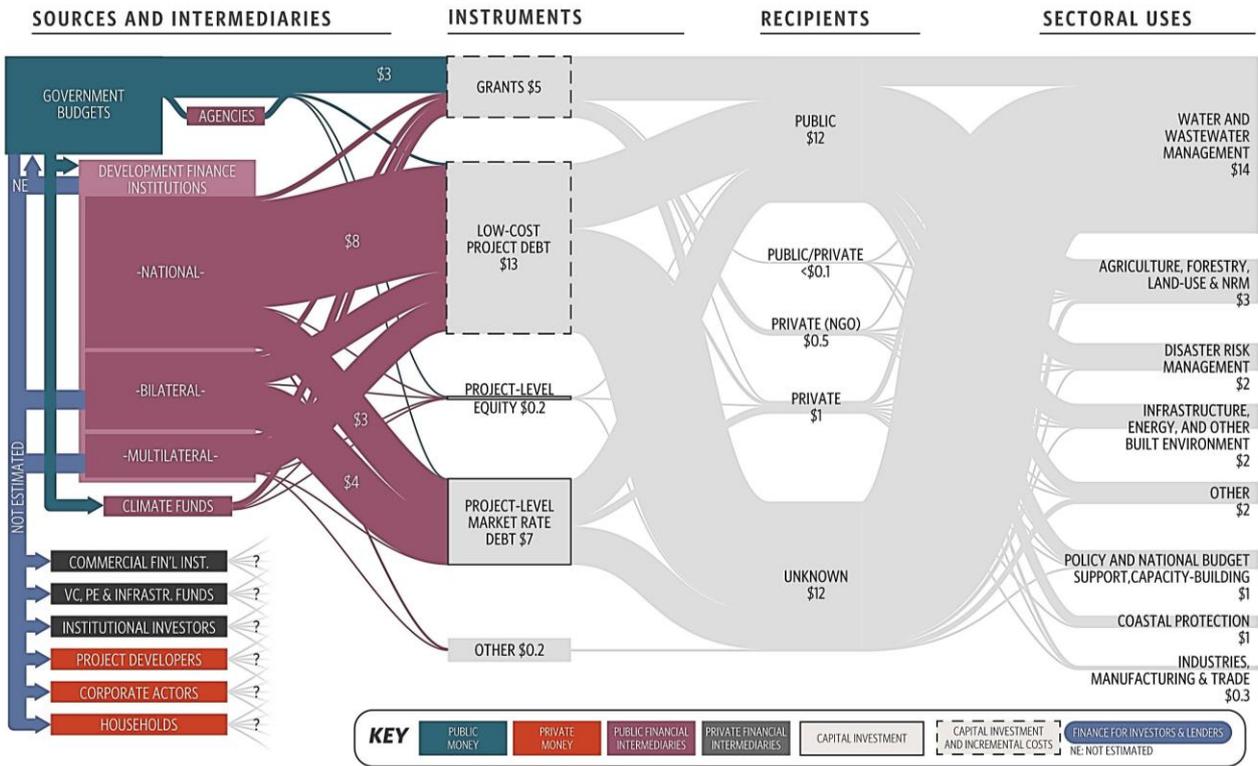
مشهد تمويل إجراءات التكيف لعام ٢٠١٥

مشهد تمويل إجراءات التكيف لعام ٢٠١٥

٢٥ مليار دولار في الإجمالي



The Landscape of Adaptation Finance 2015 illustrates adaptation finance flows along their life-cycle for the latest year available, mostly 2014, in USD billion.



المصدر: Trabacchi C and Buchner B. 2016 (forthcoming). *Adaptation Finance: Setting the Ground for Post-Paris Action*. C3 Basque Centre for Climate Change

الاختصارات: NRM = إدارة الموارد الطبيعية، VC = رأس مال المحازفة، PE = الأسهم الخاصة.

١٩ - ومن أجل إلقاء الضوء على تدابير التكيّف ومشاريعه اللتين يمكنهما الإسهام في حشد المزيد من التمويل، عُرضت أربع أدوات قائمة (الإطار ١) استحدثتها مبادرة عامة - خاصة أُطلقت مؤخراً، ألا وهي مختبر الابتكار العالمي للتمويل المتعلق بالمناخ. وتُدير هذا المختبر مبادرة سياسات المناخ بهدف الإسهام في زيادة فعالية المواءمة بين الموارد العامة والخاصة، بوسائل منها الحد من المخاطر التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص وزيادة عوائدهم المالية، وتحديد أدوات جديدة للتمويل المتعلق بالمناخ وتجريبها.

الإطار ١

الأدوات الخاصة التي استحدثتها مختبر الابتكار العالمي للتمويل المتعلق بالمناخ

المرفق الزراعي لسلسلة الإمداد: يساعد هذا المرفق المزارعين في تحسين مستوى معارفهم ويزيد من إمكانية استخدامهم للتكنولوجيا وحصولهم على التمويل.

منصة تقييم مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتكيّف معها: هو منهج متاح الاستخدام للجميع يزيد من قدرة المجتمعات المحلية على التأقلم مع هذه المخاطر عن طريق نظام التأمين. إذ يزوّدها بأدوات تتيح إدارة المخاطر المتصلة بالمناخ على نحو أفضل ويعزز القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة في مجالي التأمين وإدارة المخاطر.

تمويل صغار المزارعين الذكي المتعلق بالمناخ: يضم هذا النوع من التمويل أدوات صغار المزارعين ويساعد المزارعين في زيادة إمكانية الحصول على القروض واعتماد الممارسات والتكنولوجيات الزراعية الصحيحة الذكية مناخياً.

مرفق تمويل قطاع المياه: هو مسعى إلى زيادة تعبئة القطاع الخاص بهدف ضمان تلبية احتياجات قطاع المياه وسدّ ثغرات التمويل فيه.

٢٠ - وخلال الجزء التالي من النقاش المفتوح، دار موضوع بعض المداخلات حول أهمية حصول البلدان النامية على الدعم أو التوجيه الذي من شأنه أن يتيح لها تحسين تصميم أطر التكيّف التنظيمية، وزيادة إدماج قضية تغير المناخ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عمليات التخطيط، في ضوء الفرصة التي قد تتيحها لها المساهمات المحددة وطنياً.

٢١ - وركّزت مداخلات أخرى للمشاركين على أهمية الدور الذي يؤديه التمويل العام في مجال التكيّف وعلى أكثر السبل فعالية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص عن طريق الأطر السياسية. وفي سياق الحواجز التي يواجهها المستثمرون، ذُكر انحراف السوق الناجم عن إعانات الوقود الأحفوري وسلط الضوء على الدور الأساسي المتمثل في توفير أطر تنظيمية سليمة وتقدم الحوافز الصحيحة إلى المستثمرين.

٢٢- علاوة على ذلك، أُكِّد على فعالية الاتصال بين الجهات العامة والجهات الخاصة صاحبة المصلحة كعنصر مهم للتشجيع على زيادة المشاركة والشراكات. كما أُشير إلى أن المساهمات المحددة وطنياً قد تفسح المجال لتقاسم الدروس المستفادة وإنتاج أفكار جديدة. إضافة إلى ذلك، ذكر المشاركون فرصة زيادة الربط بين تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة في سياق المساهمات المحددة وطنياً.

باء- تقييم الاحتياجات في مجال التكيف في البلدان النامية الأطراف ودور التعاون والدعم الدوليين

٢٣- تمحور النقاش حول تقييم احتياجات البلدان النامية في مجال التكيف والأدوات المتاحة لتقييم هذه الاحتياجات والإبلاغ بها والأفكار والدروس المستفادة المتعلقة بترجمة الاحتياجات المقبَّمة إلى إجراءات وإدماجها في العمليات التخطيطية والميزانية ذات الصلة في البلدان النامية.

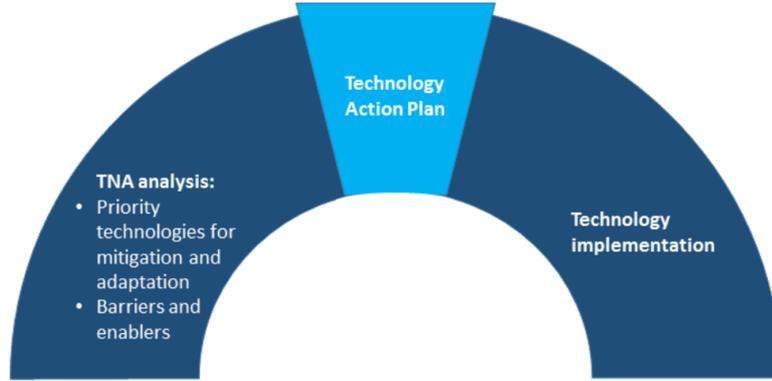
١- تقييم احتياجات البلدان النامية والأدوات المتاحة

٢٤- تقاسم المشاركون معلومات وتجارب بشأن الأدوات المتاحة التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية الأطراف لتقييم احتياجاتها في مجال التكيف والإبلاغ بها، على أساس خصوصية ظروف كل منها. وشملت الأدوات المتصلة بالاتفاقية، التي حددها المشاركون، خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية والبلاغات الوطنية. وشملت الأدوات الأخرى تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وخطط العمل الوطنية المشتركة للتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، والخطط الوطنية للتنمية والاستراتيجيات الوطنية لتغير المناخ. وتقاسم أحد المشاركين مع الحضور تجربة بلاده في إعداد تقرير عن مؤشرات المناخ يمكن من تحديد المجالات ذات الأولوية، والاحتياجات في مجال التكيف، والاحتياجات من الدعم، كما ونوعاً.

٢٥- وتقاسم ممثل للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا مع الحضور تجربة إعداد تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والدروس المستفادة منها الممكن تطبيقها في تقييم الاحتياجات في مجال التكيف. ومن الممارسات الجيدة في هذا السياق العمل بنشاط على إشراك صنَّاع السياسات رفيعي المستوى، والجهات رفيعة المستوى صاحبة المصلحة في القطاع المالي، في تقييمات الاحتياجات التكنولوجية منذ البداية، وجعل عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية أكثر استجابةً لإسهاماتهم. فعن طريق هذه التقييمات يمكن للبلدان النامية تحديد تكنولوجيات لمواجهة تغير المناخ والإسراع بعجلة التنمية الوطنية، كما يمكنها بناء القدرة الوطنية على دعم عملية التنمية المستدامة. وأشار ممثل اللجنة التنفيذية أثناء عرضه أعمالها المتصلة بخطط العمل المتعلقة بالتكنولوجيا إلى هذه الخطط باعتبارها أداة مفيدة لربط الاحتياجات المقبَّمة بإجراءات التنفيذ اللازمة.

الشكل ٢

خطة العمل المتعلقة بالتكنولوجيا كمحور ربط بين تقييم الاحتياجات التكنولوجية وتلبيتها



المصدر: عرض قدمه ممثل للجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا.

الاختصارات: TNA = تقييم الاحتياجات التكنولوجية

٢٦- وأثار العديد من المشاركين مسألة تعزيز الحوار بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية والقطاع الخاص، كعامل مهم في تقييم الاحتياجات في مجال التكيف باستخدام الأدوات المذكورة أعلاه. وساد، في هذا السياق، اتفاق عام على جدوى مشاركة جهات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة في مرحلة مبكرة من عملية تقييم الاحتياجات.

٢٧- واتفق المشاركون من البلدان النامية عموماً على أن وجود معوّقات للقدرات المؤسسية والتقنية ما زال يشكل عقبة في طريق الحصول على المعلومات المتصلة بالاحتياجات في مجال التكيف، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما. ومن التحديات الأخرى التي طرحها العديد من المشاركين وأشاروا إليها في هذا السياق، صعوبة تجميع الاحتياجات، كجمع المعلومات من مختلف القطاعات أو دمج الاحتياجات المقدّرة كمّاً، على سبيل المثال، نظراً إلى مدى تنوع إجراءات التكيف وتعقيدها. علاوة على ذلك، ساد اعتراف واسع بأن عمليتي تحديد الأولويات وتقييم الاحتياجات ينبغي أن تُسيّرًا فُطرياً.

٢- تنفيذ إجراءات لتلبية الاحتياجات المقيّمة في مجال التكيف

٢٨- شُدّد طوال المناقشات المتعلقة بتنفيذ المشاريع التي حُددت في عملية تقييم الاحتياجات على أهمية الدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات. وأحال ممثل للشراكة المعقودة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجامعة التقنية في الدانمرك^(٩) إلى المنشور الصادر في

(٩) تعمل هذه الشراكة، التي كانت تعرف سابقاً باسم مركز ريزو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بموجب اتفاق ثلاثي بين وزارة خارجية الدانمرك والجامعة التقنية في الدانمرك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

عام ٢٠١٦ بعنوان 'التقرير المتعلق بشغرات تمويل إجراءات التكيف'^(١٠) وذكر أنه ينبغي إدماج الدعم المالي لإجراءات التكيف في أطر التنمية المستدامة. وأشار إلى وجود اتجاه إيجابي نحو استحداث أطر سياساتية ملائمة في البلدان النامية وذكر أن المساهمات المحددة وطنياً محفّز جيد في هذا السياق. ومع ذلك، وبالرغم من عدم وجود تقدير وحيد لتكلفة إجراءات التكيف، فهي آخذة في التزايد، ويُحتمل أن ترتفع عن تقديراتها العالمية الحالية إلى ضعفها أو ثلاثة أمثالها بحلول عام ٢٠٣٠، وربما إلى أربعة أو خمسة أمثالها بحلول عام ٢٠٥٠. ولا بد من تحسين نوعية المعلومات المنتجة من أجل زيادة كفاءة عمليات التخطيط، وبخاصة في سياق المساهمات المحددة وطنياً، وذلك بوسائل منها زيادة تتبع تدفقات التمويل الخاص. إضافة إلى ذلك، سلط ممثل الشراكة الضوء على التحدي المتمثل في عدم تناسب حجم تدفقات تمويل إجراءات التكيف مع الأولويات المنبثقة عن المساهمات المعترمة المحددة وطنياً، على النحو المبين في الفرع السابق.

٢٩- واعتُبر دور التمويل العام مهماً في تنفيذ إجراءات التكيف، لا كمورد مالي مباشر فحسب، بل كمحفّز أيضاً لاستثمارات القطاع الخاص. ويضطلع التمويل الميسر الشروط بدور رئيسي في هذا الصدد، وخصوصاً في المناطق التي قد تثبت فيها صعوبة جذب استثمارات القطاع الخاص ويلزمها التمويل العام، كالتمويل اللازم لحماية السواحل في الجزر الصغيرة. وأشار عموماً إلى أن اتباع نموذج من نماذج التخفيف في حشد التمويل تدير لا يمكن تطبيقه على جميع مشاريع التكيف لوجود صعوبات في تعريف عنصر الاستثمار لأغراض التكيف. واقترح بعض المشاركين أن إدماج فوائد التكيف المشتركة في مشاريع التخفيف قد يكون طريقة فعالة من حيث التكلفة لجذب الموارد المالية اللازمة لإجراءات التكيف.

٣٠- وعلى الرغم من ذلك، سلّم العديد من المشاركين بإمكانية مشاركة القطاع الخاص في مجال التكيف. ويلزم لتشجيع استثمار القطاع الخاص فيه ترجمة قضيتي تغير المناخ والتأقلم إلى نموذج سردي يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص فهمه على نحو أفضل. ويشمل ذلك إعلام القطاع الخاص بمخاطر الاستثمار في مشاريع التكيف وعوائده ومدته وبدور التمويل التسهيلي المقدم من القطاع العام. وقد شدّد العديد من المشاركين على ذلك مراراً وانعكس هذا النقاش إلى حد كبير في النقاش الذي جرى بشأن زيادة تمويل إجراءات التكيف. واعترف بعض المشاركين بأن القطاع الخاص يتشكل من جهات فاعلة عديدة تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتعددة الجنسيات والمصارف، وأكدوا أن من اللازم تصميم وتكييف الاستراتيجيات والأدوات المالية الهادفة إلى زيادة التمويل الخاص في مجال التكيف وفقاً لتنوع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

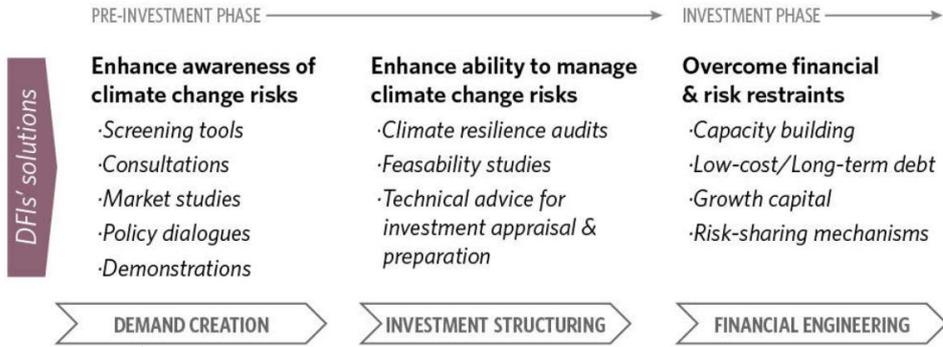
٣١- وبالإشارة إلى مثال السندات الخضراء، ذُكر دور مؤسسات التمويل الإنمائي في حفز استثمار القطاع الخاص في مجال التكيف بترجمة قضية تغير المناخ إلى حالة استثمارية. وسلط

(١٠) يُتاح الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <<http://web.unep.org/adaptationgapreport/2016>>.

العرض الرئيسي الضوء على أمثلة للنُهُج التي يمكن لمؤسسات التمويل الإنمائي انتهاجها لسدّ الفجوات القائمة في مرحلتي الاستثمار وما قبله (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣

نُهُج مؤسسات التمويل الإنمائي في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إجراءات التأقلم مع تغير المناخ



المصدر: عرض قدمه ممثل لمبادرة سياسات المناخ.

٣٢- علاوة على ذلك، أُشير إلى أن نُهج سدّ الفجوات القائمة المقترنة بمرحلتي الاستثمار وما قبله لا تقف عند حدّ استخدام الأدوات المالية بل يمكنها أن تشمل التوعية، والتحاوّر بشأن السياسات، وتيسير التفاعل فيما بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وتنمية المعارف، وإعداد دراسات الجدوى، وتعزيز عملية التأقلم، وإسداء المشورة التقنية. فضلاً عن ذلك، ففي سياق هندسة التمويل، لا بد من بناء القدرات اللازمة للتغلّب على قيود التمويل وتلك المتصلة بالمخاطر.

٣٣- واعترف المشاركون بالدعم الدولي كعنصر حاسم الأهمية في تلبية الاحتياجات المحددة في مجال التكيّف، ولا سيما من الصندوق الأخضر للمناخ. وفي هذا السياق، قدم ممثل للصندوق استعراضاً عاماً لدور الصندوق في تمويل مشاريع وبرامج التكيّف وأشار إلى أن الملكية القطرية تشكل، بالنسبة إلى الصندوق، عنصراً رئيسياً في عملية تحويل الاحتياجات في مجال التكيّف إلى حزمة إجراءات في شكل مشاريع وبرامج. وعرض الممثل برنامج التأهب الخاص بالصندوق باعتباره خطوة وسيطة نحو الانتقال من تقييم الاحتياجات إلى تلبية ووسيلة لدعم البلدان في استحداث إطار استراتيجي للعمل الوطني مع الصندوق، بما في ذلك إعداد برامج قُطرية. وذكر أن الصندوق الأخضر للمناخ أيضاً لديه مرفق لإعداد المشاريع يهدف إلى تقديم الدعم المالي إلى الكيانات المعتمدة لدى الصندوق في إنشاء المشاريع والاستفادة من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والمساهمات المحددة وطنياً.

٣٤- وتقاسم المشاركون تجاربهم في ترجمة الاحتياجات في مجال التكيّف إلى إجراءات. فأوضح بعض المشاركين من البلدان النامية أن إنشاء خطط لمشاريع التكيّف ما زال يشكل تحدياً حتى بعد أن قيّمت هذه البلدان احتياجاتها في مجال التكيّف وحدّدت المجالات التي لها الأولوية عن طريق خطط التكيّف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيّف. وسلّط الضوء، في هذا السياق، على معوّقات القدرات كعقبة رئيسية أمام تنفيذ إجراءات لتلبية الاحتياجات المحددة في مجال التكيّف، وبخاصة على الصعيد دون الوطني. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة تحسين نوعية المعلومات والبيانات المتعلقة بالتكيّف كعنصر مهم لتعزيز قدرات المؤسسات المحلية. وسلّم العديد من المشاركين بأنه يمكن للإدارة الرشيدة أن تعزز التعاون وتدفق المعلومات من الصعيد الوطني إلى الصعيد دون الوطني، وهما عاملان مهمان في النجاح في تلبية الاحتياجات.

٣٥- وناقش المشاركون في أحد الأفرقة الفرعية مسألة تنفيذ تقييمات الاحتياجات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا لأغراض التكيّف. ورأى ممثل اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا أن من الممكن تنفيذ مشاريع تجريبية لاستخدام التكنولوجيات الداعمة لإجراءات التكيّف رغم أن تعريف مفهوم نقل التكنولوجيا لأغراض التكيّف يستلزم مزيداً من أعمال التحليل.

٣٦- وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة أن يكون دعم التكيّف متنسقاً مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أثار ذلك نقاشات بشأن أهمية دمج احتياجات التكيّف في عمليات التخطيط الوطنية في البلدان النامية عبر جميع القطاعات والمستويات.

٣- دمج مسألة التكيّف في عمليات التخطيط الوطنية

٣٧- تقاسم ممثل لغانا مع الحضور تجربة بلده في دمج احتياجات التكيّف في عمليات التخطيط الوطنية باستحداث استراتيجيات وطنية للتكيّف مع تغيير المناخ، استناداً إلى الدراسات التي تُجرى عبر مختلف القطاعات عن آثار تغيير المناخ. ولدمج مسألة التكيّف في عمليات التخطيط الوطنية فوائدها متعددة، منها: (١) الاستخدام الفعال للموارد المحدودة؛ (٢) تعزيز التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة؛ (٣) منع ازدواج الجهود؛ (٤) الاعتماد بانتظام على الافتراضات والمخاطر الوطنية الرئيسية. وسلّط الضوء على كسب دعم مختلف الجهات صاحبة المصلحة من مختلف القطاعات، من الصعيد الوطني إلى الصعيد المحلي، كعنصر رئيسي في عملية استحداث نُهج تكيّف متكاملة. وقد ضمن ذلك في حالة غانا شفافية العملية وأسهم في بناء الثقة والشعور بالملكية لدى الجهات صاحبة المصلحة وفي التعرّف، في الوقت نفسه، على أوجه التكامل والتباين بين القطاعات.

٣٨- واتفق عدد لا يُستهان به من المشاركين على الحاجة إلى كسب دعم الجهات صاحبة المصلحة في جميع مراحل دورة الدمج برمتها وفي مرحلة التنفيذ لضمان ملكية العملية. واقترح بعض المشاركين تحليل تكلفة عدم التدخل بهدف تبرير ضرورة التكيّف وحفز الجهات صاحبة المصلحة على الانضمام إلى جهود تحقيقه. وأشار بوجه خاص إلى التحاور والتنسيق فيما بين

الوزارات كعنصرين حاسمين في دمج قضية تغير المناخ في العمليات التخطيطية والميزانية المتعلقة بالتنمية، وهو غالباً ما يؤدي إلى تحسين الهياكل المؤسسية المعنية بإجراءات التكييف ويشمر فوائد قانونية وتقنية ومالية.

٣٩- وكانت استدامة الدعم المالي لعملية التنفيذ أحد الظروف التمكينية الأخرى المذكورة لدمج إجراءات التكييف في عمليات التخطيط الوطنية. إذ لا بد من إنشاء آليات مالية طويلة الأجل مع خطة التكييف المدججة، كتخصيص صندوق تُديره وزارات المالية لدعم التنفيذ، على سبيل المثال. وعلى هذا الأساس، شدّد مجدداً على ضرورة زيادة الدعم الموجه إلى تلبية الاحتياجات التي حددتها البلدان النامية.

٤٠- ومن المسائل التي سلّط العديد من المشاركين الضوء عليها تقاسم المعارف ومدى إمكانية استنساخ أفضل الممارسات في سياق دمج قضية التكييف في عمليات التخطيط الوطنية. فالدعم المقدم من البلدان المتقدمة عن طريق التعاون الدولي عامل مهم لتيسير تقاسم المعرفة فيما بين الهيئات المعنية على جميع الصُّعد ولتعزيز قدرات البلدان النامية. كما أشار بعض المشاركين إلى أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنظر إلى غزارة الخبرات والمعارف الجاري إنتاجها حالياً في البلدان النامية.

٤١- ومن المسائل التي أثارها النقاش كثيراً الحاجة إلى إجراء تحسينات في عمليات توسيم النفقات العامة وتتبعها وتصنيفها عند تحليل الميزانية القائمة المخصصة لإجراءات التكييف. وقد ارتكز هذا النقاش أيضاً على أهمية إنتاج بيانات موثوقة عن موضوع التكييف استناداً إلى تحليلات منهجية طويلة الأجل. ويتطلّب إدماج قضية التكييف في عمليات التخطيط الوطنية تتبّع نفقات التكييف العامة، وهو ما يؤدي إلى تحديد وتحليل الإجراءات الجارية والثغرات المحتملة. كما أنه يضمن تصنيف قضية التكييف كقضية مشتركة بين القطاعات ويربط فوائده المشتركة بنفقات التخفيف، حيثما ينطبق ذلك. وأشار إلى الترتيبات المؤسسية كعنصر مكوّن مهم في عملية تحسين قياس حجم نفقات التكييف والإبلاغ بها والتحقّق منها.

جيم - زيادة تمويل إجراءات التكييف

٤٢- ركّز النقاش الذي أُجري بشأن زيادة تمويل إجراءات التكييف على الأدوات المالية والسياسات التمكينية. فتقاسم المشاركون الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بكل بلد المعتمدة في دعم زيادة تمويل إجراءات التكييف. علاوة على ذلك، تقاسم المشاركون أفكارهم بشأن إمكانية الحصول على التمويل اللازم لإجراءات التكييف وسبل تعزيز قدرات البلدان النامية، التي ستتمكّن من سرعة دفع أموال المشاريع. وأثناء المناقشات الفرعية، تبادل المشاركون الآراء بشأن الدروس المستفادة من تقارير عام ٢٠١٤ الواردة من البلدان المتقدمة بشأن استراتيجياتها

وُتُجِّه الرامية إلى حشد المزيد من التمويل^(١١) وناقشوا الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأطراف المتقدمة الاسترشاد بهذه الخبرة في إعداد تقارير عام ٢٠١٦.

١- الجهود الجارية لزيادة تمويل إجراءات التكيف

٤٣- تبادل المشاركون في حلقة النقاش أفكارهم بشأن الكيفية التي يمكن بها مواصلة زيادة تمويل إجراءات التكيف، بالاستفادة من العروض المقدمة عن الوضع الراهن للأسواق المالية وتدفعات تمويل إجراءات التكيف. وعرض ممثل لشركة سيغيولير غاف، وهي كيان تابع للقطاع الخاص، فكرة الصندوق العالمي للتكيف والتأقلم، وهو أداة مبتكرة من شأنها، إن أنشئت، أن تُمكن المستثمرين والمؤسسات الوقفية والمؤسسات والشركات والمستثمرين الماليين في القطاع العام من التغلب على التحديات الاستثمارية ونقص الفرص. وشدد مقدم العرض على أن تغير المناخ يؤثر على الاستثمارات في الأصول والبنى التحتية وأن الاستثمار المسبق في إجراءات التكيف يمنع وقوع خسائر أكبر في المستقبل، وعلى وجود نقص جوهري في الاستثمار في هذه الإجراءات. وسلط الضوء، في هذا السياق، على سيادة عدم اليقين بالكيفية التي سيؤثر بها تغير المناخ على الاستثمارات والأصول والمجتمعات المحلية والموارد، كتحدٍ رئيسي أمام زيادة التمويل المتعلق بالمناخ.

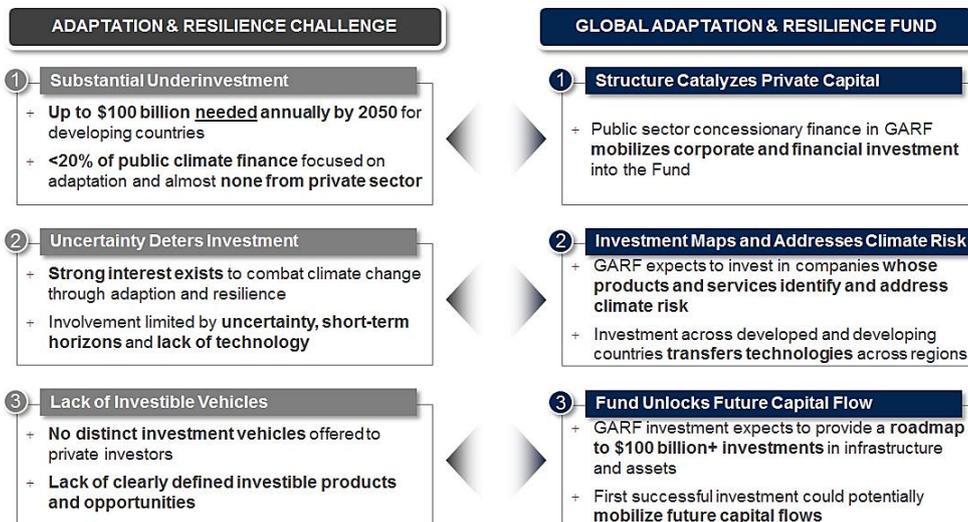
٤٤- وسلط الضوء أيضاً على دور الصندوق الأخضر للمناخ في توفير الموارد المالية اللازمة لإجراءات التكيف، مع مراعاة جهوده الجارية في إنفاق الموارد بتوزيع متوازن بين أنشطة التكيف وأنشطة التخفيف. وفي هذا السياق، شدد ممثل الصندوق على إمكانية عمل الصندوق كمحفز في مجال تحقيق التنمية القادرة على التأقلم مع تغير المناخ. وأضاف أن مرفق القطاع الخاص بالصندوق مهم في إتاحة الفرصة لزيادة حجم التمويل.

٤٥- وعلى غرار ذلك، أشار ممثل شركة سيغيولير غاف إلى أن عدداً كبيراً من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص يعتقد أن الاستثمار في إجراءات التكيف والتأقلم فرصة سانحة. ولتسخير قدرة القطاع الخاص على زيادة تمويل إجراءات التكيف، يلزم ترجمة مفهومي التكيف والتأقلم إلى لغة الجهات الممولة لتمكّن من فهم الكيفية التي يمكن بها لتغير المناخ أن يؤثر على حفاظها الاستثمارية. واقترحت ضرورة استحداث المزيد من الأدوات الاستثمارية في مجال التكيف، كما هو الحال في مجال التخفيف، وطرح الصندوق العالمي للتكيف والتأقلم كمثال لمثل هذه الأدوات. كما أخبر ممثل الشركة المشاركين عن عمل الفريق العامل المعني بالاستثمار العالمي في إجراءات التكيف والتأقلم، وهو مبادرة تابعة للقطاع الخاص أطلقت بشأن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "المرونة إزاء المناخ" وعن تقرير يُرْمَع نشره في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف. وبيّن الإطار ٢ أدناه بعض النقاط البارزة في العرض المقدم.

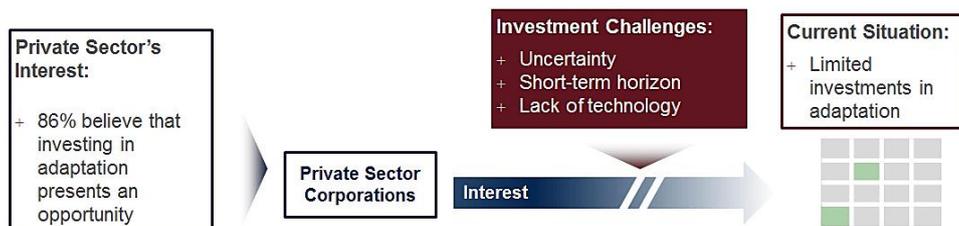
(١١) دُعيت الأطراف بموجب الفقرة ٦٧ من المقرر ١/م/١٨ إلى تقديم معلومات عن استراتيجياتها وتُجِّه الرامية إلى حشد المزيد من التمويل المتعلق بالمناخ.

الإطار ٢

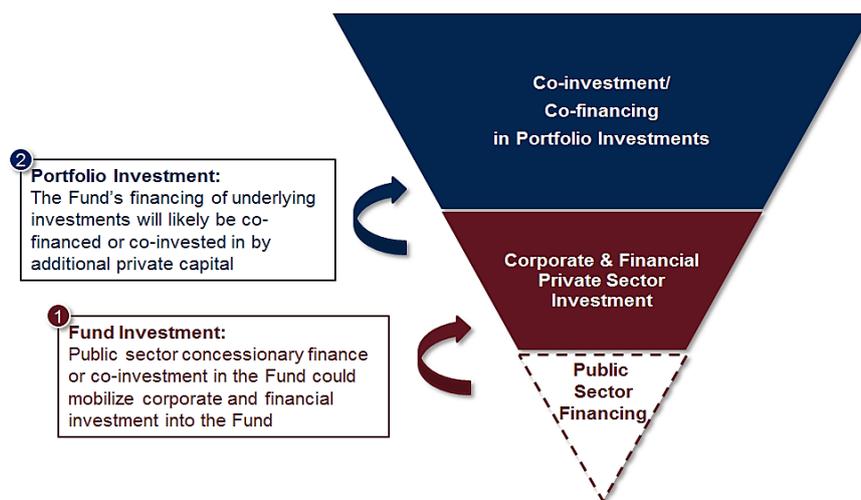
النقاط البارزة في العرض التمهيدي المقدم من شركة سيغيولر عُف: فكرة الصندوق العالمي للتكيف والتأقلم



Uncertainty deters investment



Public sector financing could mobilize private investments



المصادر: عرض قدمه ممثل لشركة سيغيولر عُف. الاختصارات: GARF = الصندوق العالمي للتكيف والتأقلم.

٤٦ - وإضافة إلى النقاش الأوسع الذي أُجري عن زيادة تمويل إجراءات التكيف، نوقشت أيضاً الأدوات المالية اللازمة لتنفيذها في سياق محدد بحسب كل منطقة. وأُتفق إجمالاً على ضرورة أن يكون التركيز الأساسي على مستخدمي الأدوات المالية النهائيين الأشد تضرراً بآثار تغير المناخ. وقدم ممثل للوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر عرضاً عن مرفق الحوادث المناخية القصوى الذي من المقرر أن يُستخدم آليات تمويل من قبيل تجميع المخاطر ونقلها، إلى جانب نظم الإنذار المبكر والتخطيط لحالات الطوارئ، لدعم عمليات التخطيط النظامي لإجراءات التكيف في البلدان الأفريقية في كل منطقة مناخية.

٢- إمكانية الحصول على التمويل اللازم لإجراءات التكيف ومدى فعاليته

٤٧ - لقد أُشير إلى أن إمكانية الحصول على التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف لإجراءات التكيف، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، ما زالت تشكل تحدياً نظراً إلى تعقيد اشتراطات وإجراءات الحصول عليه. وأشار بعض المشاركين إلى أنه لا بد من أن تُسيّر هذه الإجراءات قِطرياً وأنه ينبغي اعتماد المزيد من الكيانات المستحقة للحصول المباشر على الموارد، بما في ذلك من الصندوق الأخضر للمناخ. وفي حالة صندوق التكيف، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم بشأن عدم كفاية المبالغ المالية المقدمة ودعوا إلى إلغاء الحدود القصوى للمخصصات القُطرية. كما أشار بعض المشاركين إلى صعوبة إشراك القطاع الخاص في هذا المسعى لعدم تنفيذ نظام ترجمة المسائل المتصلة بالتكيف إلى متغيرات متصلة بالأعمال التجارية، كتحديد المخاطر المناخية أو إنشاء خطط لمشاريع التكيف.

٤٨ - وعرض ممثل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً أعمال الفريق المتعلقة بتعزيز القدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً، وتشمل تقديم الدعم إلى هذه البلدان في إجراء دراسات الجدوى، وتيسير إمكانية حصولها على التمويل اللازم لإجراءات التكيف. وأشار إلى أن فريق الخبراء يعمل بانتظام مع الصندوق الأخضر للمناخ ليُطلع على المعلومات المتعلقة بالنواتج المهمة التي حققها الفريق تيسيراً لإمكانية الحصول السريع على الموارد لأغراض خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف. ويجمع فريق الخبراء أيضاً معلومات عن تجارب أقل البلدان نمواً والتحديات التي تواجهها في إمكانية الاستفادة من الصندوق ويستحدث مواد تدريبية لها بشأن إمكانية الحصول على التمويل لأغراض خطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف. وبخصوص هذه المسألة، بيّن ممثل الصندوق الأخضر للمناخ جهود الصندوق الرامية إلى تعزيز العمل مع جهات التنسيق الوطنية بغية زيادة إمكانية الاستفادة منه.

٤٩ - وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة أن يكون معظم التمويل المقدم إلى أشد المجتمعات المحلية تأثراً بتغير المناخ في البلدان النامية قائماً على المنح وموجهاً خصيصاً إلى تلبية احتياجات الجهات المحلية صاحبة المصلحة. كما أشار بعض المشاركين إلى احتمال زيادة المخاطر بزيادة تعقيد الاحتياجات في مجال التكيف، الأمر الذي يستلزم مراعاة درجات مختلفة من قدرة الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تحمّل المخاطر، وكذلك استخدام أدوات مالية مناسبة.

٣- تقارير فترة السنتين عن الاستراتيجيات والنُهج المتبعة لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ

٥٠- أُتيحت للمشاركين فرصة تقاسم الدروس المستفادة من تقارير عام ٢٠١٤ الواردة من البلدان المتقدمة بشأن استراتيجياتها ونُهجها الرامية إلى حشد المزيد من التمويل المتعلق بالمناخ^(١٢) ووقفوا على الكيفية التي يمكن بها الاسترشاد بهذه الخبرات في إعداد تقارير عام ٢٠١٦، بما في ذلك كيفية تحسين عرض المعلومات الكمية والنوعية المتاحة.

٥١- وأثناء مناقشة الدروس المستفادة من تقارير عام ٢٠١٤ لفترة السنتين عن الاستراتيجيات والنُهج المتبعة لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ، أشار المشاركون إلى جدوى المبادئ التوجيهية الواردة في المقرر ٣/م-١٩. وبالإشارة إلى المناقشات التي أُجريت أثناء حلقة العمل المعقودة في عام ٢٠١٤ بشأن التمويل الطويل الأجل المتعلق بالمناخ، أكد المشاركون، تحديداً، أهمية ما يلي: (١) تحقيق توازن جيد بين المعلومات الكمية والنوعية؛ (٢) إنتاج المزيد من المعلومات عن البيئات التمكينية للتكيف؛ (٣) اختيار مستوى تجميع المعلومات المتعلقة بالاستراتيجيات والنُهج المحدثة، مع وضع المستخدم النهائي في الاعتبار؛ (٤) النجاحات والتحديات التي أسفر عنها حشد التمويل المتعلق بالمناخ. إضافة إلى ذلك، ارتأى بعض المشاركين أهمية تضمين التقارير المقدمة معلومات عن التعهدات المقطوعة أمام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف وأثناءها وأي معلومات أساسية كامنة وراء الأرقام الكمية. ومن المسائل الأخرى التي سُلط الضوء عليها أثناء المناقشة جدوى إعداد تقارير فترة السنتين في السياق الأوسع للفقرة ١(ج) من المادة ٢ من اتفاق باريس، التي تشير إلى "جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تحقيق تنمية خفيفة الانبعاثات من غازات الدفيئة وقادرة على التأقلم مع تغير المناخ". وأشار بعض المشاركين إلى أن تلقي التقارير المقبلة سيكون ممارسة مفيدة يُستشهد بها في تنفيذ العملية المنصوص عليها في الفقرة ٥ من المادة ٩ من اتفاق باريس.

دال- تعزيز الشفافية في تمويل إجراءات التكيف

٥٢- ركزت المناقشة التي أُجريت بشأن تعزيز الشفافية في تمويل إجراءات التكيف على المسألة عن التمويل المتعلق بالمناخ، وأهمية التمويل الداخلي والإدارة الوطنية للتمويل المتعلق بالمناخ، والجهود المتصلة بتتبع تدفقات تمويل إجراءات التكيف والإبلاغ بها، وكذلك بناء القدرات وتقاسم المعارف، ونُهج قياس نتائج تمويل إجراءات التكيف وآثاره ومدى فعاليته.

١- المسألة

٥٣- كانت الضرورة العاجلة لزيادة التمويل اللازم لأشد البلدان تأثراً بتغير المناخ لتنفيذ إجراءات التكيف موضوعاً متكرراً أثناء النقاش ودُعي إلى تعزيز الشفافية من أجل دعم تقديم التمويل إلى البلدان شديدة التأثر.

(١٢) انظر المقرر ٣/م-١٩، الفقرة ١٠.

٥٤- واعترُف بأن تحسين مستوى المساءلة عن التمويل المتعلق بالمناخ مسألة بالغة الأهمية لزيادة تقديم التمويل اللازم لإجراءات التكيف. وفي هذا الصدد، ذُكرت منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة رئيسية قادرة على ضمان تناسب هذه الإجراءات مع حجم الطموحات، وتشجيع المحادثات فيما بين الجهات صاحبة المصلحة، وتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات. ورأى عدة مشاركين أنه يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تضطلع بدور حاسم في إنشاء نظام مساءلة إيكولوجي وأشاروا إلى أن دورها لا يُقدَّر حق قدره ولا يُستغل بالقدر الكافي.

٥٥- وشُدِّد على ضرورة استحداث أدوات لتقديم البيانات اللازمة للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة لئسائلهما الجمهور عن الكيفية التي يُنفق بها التمويل المتعلق بالمناخ وأوجه إنفاقه. كما شُدِّد على أهمية دعم العمل الذي تضطلع به مبادرات تعزيز شفافية الميزانية، واللجان البرلمانية، ولجان مراجعة الحسابات، عبر البلدان من أجل جمع البيانات المتصلة بالتمويل المتعلق بالمناخ.

٢- التمويل الداخلي والإدارة الوطنية للتمويل المتعلق بالمناخ

٥٦- ألقى الضوء على أن تحسين مستوى شفافية التفاعلات الجارية بين مصادر التمويل الدولية والميزانيات الوطنية ضرورة رئيسية. وأشار إلى أن معظم المناقشات الدائرة حول التمويل المتعلق بالمناخ تتعلق بالتمويل الدولي وأن فرصة بيان إجراءات التكيف المحلية المهمة لا تُغتَم بالكامل في أغلب الأحيان.

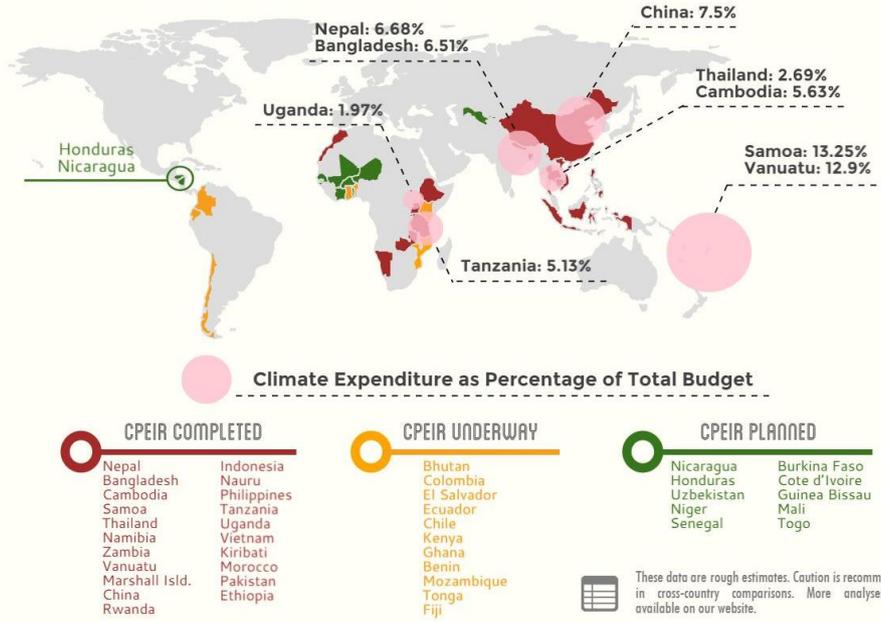
٥٧- وتماشياً مع ذلك، دعا ممثل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم تحسين عملية تخصيص التمويل الداخلي العام بتعزيز النظم الوطنية لإدارة التمويل المتعلق بالمناخ. وأشار إلى أنه يلزم دعم إنشاء أدوات لتقييم الاستثمارات وتحديد النفقات المتعلقة بالمناخ، فضلاً عن نظم تتبّع لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، في نظام الإدارة المالية الوطنية العامة. وعُرضت الأداة المتعلقة باستعراض النفقات العامة والمؤسسات في مجال المناخ كأداة مفيدة يمكن استخدامها في هذا السياق (انظر الشكل ٤). وللموارد الداخلية في بعض البلدان العُلبَة على الموارد الخارجية فيما يتعلق بمواجهة تغير المناخ؛ ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، أشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن نسبة تصل إلى ٧٧ في المائة من النفقات المتعلقة بالمناخ تتأتى من مصادر تمويل داخلية. وذكر أنه يلزم التشديد على تعزيز النظم الوطنية العامة لإدارة التمويل تحقيقاً للفعالية في إدارة الكيفية التي يُستخدم بها التمويل المتعلق بالمناخ وفي تتبّع هذه الكيفية ورصدها.

٥٨- وسلّم أثناء المناقشات بأهمية دعم البلدان في تقييم مستوى إدماج المخاطر المناخية في دورة الميزانية. واتفق المشاركون على لزوم الاستثمار لدعم عملية توسيم الميزانيات المتعلقة بالمناخ من أجل تزويد البلدان بالعلامات ذات الصلة ليسهل عليها تتبّع نفقات الأنشطة المناخية. وسلط المشاركون الضوء على أهمية دعم مختلف الوزارات في أن تعد لوزارات المالية تقارير عن

الميزانيات المستجيبة لتغير المناخ تأخذ في الاعتبار تكاليف الاستثمارات القطاعية المختلفة في سياق تغير المناخ وفوائدها. ومن المهم، في الوقت نفسه، النهوض بأطر تغير المناخ المالية أو التمويلية على الصعيد الوطني.

الشكل ٤

لمحة موجزة عن البلدان التي تُجري استعراض النفقات العامة والمؤسسات في مجال المناخ



المصدر: عرض قدمه ممثل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الاختصارات: CPEIR = استعراض النفقات العامة والمؤسسات في مجال المناخ.

٣- تتبّع تدفقات تمويل إجراءات التكيف والإبلاغ بها

٥٩- لقد نوقشت باستفاضة أيضاً الجهود المتصلة بتتبّع تدفقات تمويل إجراءات التكيف وسلّط بعض المشاركين الضوء على الحاجة إلى تعريف واضح لماهية تمويل إجراءات التكيف من أجل النجاح في المضي قدماً بجهود تتبّعه. ورأى هؤلاء المشاركون أنه يلزم أن تصحب مثل هذا التعريف مبادئ توجيهية تبيّن ماهية نطاق أنشطة التكيف لإيجاد فهم مشترك لها فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة. وبينما اعترف مشارك آخر بدور التعاريف الأساسي، حذّر من أن التركيز بقوة بالغة على المسائل التعريفية قد يؤدي إلى إغفال الصورة الكبيرة وقد لا يسهم، بالتالي، في تحسين فهم كيفية تحسين القدرة على التأقلم.

٦٠- ودُعِيَ إلى قوة التنسيق المشترك بين الوزارات لربط جهود التتبّع بعمليات التخطيط الوطنية. وسلّط عدة مشاركين الضوء على الحاجة إلى إجراء نقاش واسع ينتهج نهجاً تصاعدياً

لتحديد تدابير التكيف بحسب القطاع. واعتُبر أن من المهم أيضاً إتاحة إمكانية اطلاع البلدان، على مختلف الصُّعد، على المعلومات المتعلقة بتمويل إجراءات التكيف، عن طريق مواقع وبوابات شبكية تعرض معلومات مُجمّعة، على سبيل المثال.

٦١- وسلّط أحد أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل الضوء على عدة تحديات تتعلق بتتبع تدفقات تمويل إجراءات التكيف على النحو المبين في تقييم تدفقات التمويل وعرضها العام المتعلقين لعام ٢٠١٤ عن فترة السنتين، وهو مشروع اللجنة الرئيسي في مجال شفافية التمويل المتعلق بالمناخ. أولاً، إن توفر البيانات يقتصر إلى حد كبير على التدفقات الواردة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية عن طريق المؤسسات العامة، كما توجد ثغرات كبيرة في البيانات، ولا سيما فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص والإنفاق الداخلي على إجراءات التكيف. ثانياً، تقيس معظم المؤسسات والجهات الفاعلة حجم تمويل إجراءات التكيف وتبلغ به على أساس التكلفة الإضافية، لا على أساس التكلفة الإجمالية. ويُخل هذا النهج بأي تقييمات أو تحاليل لمستوى التوازن بين تدفقات تمويل إجراءات التكيف وتدفقات تمويل إجراءات التخفيف، حيث يبلغ بتلك الأخيرة على أساس التكلفة الكلية. وأشار إلى أن من المقرر أن يُنشر تقييم تدفقات التمويل وعرضها العام المتعلقين لعام ٢٠١٦ عن فترة السنتين قبل الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف وأن يُقدم أحدث المعلومات عن تنسيق التعاريف العملية للتمويل المتعلق بالمناخ ونهج الإبلاغ التي يتبناها مُنتجو البيانات ومُجمّعوها، بما في ذلك الجهود التي بذلتها مؤخراً المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما يهدف هذا التقييم والعرض العام إلى تحسين فهم الاختلافات في الأساليب المنهجية المتبعة في جمع البيانات وتجميعها.

٦٢- وقدم ممثل البنك الدولي عرضاً عن جهود التنسيق التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في الآونة الأخيرة، إذ تبلغ ستة مصارف منها حالياً على نحو مشترك بتدفقاتها من التمويل المتعلق بالمناخ باتباع أسلوب منهجي خاص سعت إلى تنسيقه على مدى سنوات. وذكر أن عملية التتبع المشتركة لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ التي أجرتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد بدأت في عام ٢٠١١، ووفقاً لتقديرات التقرير الصادر في منتصف عام ٢٠١٥ الذي يفصل تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لعام ٢٠١٤، فقد ولدت ستة مصارف منها ٢٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشاريع حققت فوائد مناخية مشتركة. وسيبلغ بإحصاءات التمويل المتعلق بالمناخ لعام ٢٠١٥ في منتصف عام ٢٠١٦. وقد استُخدم مصطلح 'الفائدة المشتركة' ليعكس أن عمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مع عملائها مدفوعاً بمشاكل من قبيل تدني جودة الهواء، أو عدم كفاية نظم النقل أو الإمداد بالطاقة، أو احتياجات النظم الزراعية. وفي الوقت الراهن، تحقق الاستثمارات الإنمائية التي نفذتها المصارف الإنمائية المشتركة في قطاعي الزراعة والمياه وغيرها أنواعاً مختلفة، في الوقت نفسه، من فوائد التكيف أو التخفيف المشتركة. وذكر ممثل البنك الدولي أن مبادئ تتبع تدفقات تمويل إجراءات التكيف وإجراءات التخفيف منسقة فيما بين هذه المصارف والنادي

الدولي لتمويل التنمية. وفي حين يُستعان في تتبّع تدفقات تمويل إجراءات التخفيف بمبادئ قائمة على أساس الأنشطة، يستند نهج تتبّع تدفقات تمويل إجراءات التكيف إلى العمليات بدرجة أكبر نظراً إلى أن تعريف ماهية مشروع التكيف يختلف وفقاً لظروفه المكانية.

٤- تعزيز الشفافية بتقاسم المعارف وبناء القدرات

٦٣- تكرر طوال المناقشات ذكر مسألتَي التدريب وتقاسم المعارف وسُلم بأن توفير الموارد غير المالية أمر لا بد منه لتعزيز الشفافية. وبوجه خاص، أشار أحد المشاركين إلى ضرورة زيادة إمكانية الاطلاع على المعلومات وفرص التعلم على أيدي النظراء والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وضرورة بناء قدرة البلدان شديدة التأثر على برّجة التدفقات المالية وتقديمها وتحليلها.

٦٤- ومن الممارسات الجيدة المذكورة تقاسم البنك الدولي أدوات الكشف عن المخاطر بطلبٍ من مجلس إدارته للبدء في الكشف المنهجي عن المخاطر المناخية ومخاطر الكوارث التي تواجهها مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية. ثم قرر البنك الدولي طوعاً فيما بعد تعميم اشتراطات الكشف عن المخاطر على جميع المشاريع التي لا بدّ من أن يوافق عليها مجلس إدارته. وأشار إلى أن المشاريع التي تتحسّب للتغيرات المناخية المتوقعة تُصمّم بدعم من بوابة المعارف المتعلقة بتغير المناخ، وهي مركز للمعلومات العلمية القطرية أنشأه البنك الدولي بهدف مساعدة الممارسين وصنّاع السياسات في مجال التنمية في بناء القدرات وتنمية المعارف.

٥- قياس نتائج تمويل إجراءات التكيف وآثاره ومدى فعاليته

٦٥- شدّد عدة مشاركين على أن جهود قياس نتائج تمويل إجراءات التكيف وآثاره ومدى فعاليته لا تزال في مهدها. وذكر أن تمويل إجراءات التكيف عملية تُحدّد بحسب السياق إلى حد بالغ وأنه بينما يتعدّد تقييم مدى فعاليته على مستوى المشاريع، فإن عدم وجود مقياس عام لذلك يجعل من تقييم آثاره ومدى فعاليته على نطاق عالمي مسألة أعقدّ من ذلك أيضاً. وأشار إلى أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل استحداث مقياس عام لتحسين قياس النتائج والحصائل من ناحية التكيف.

٦٦- وعرض مرفق البيئة العالمية على الحضور ممارسة جيدة بشأن قياس النتائج، وقد زاد المرفق تركيزه مؤخراً على مسألة تتبّع النتائج وصمّم، عن طريق نظامه المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، أداة رصد وتقييم نتائج التكيف. وتُمكن هذه الأداة المرفق من تحسين فهم مسار التدفقات المالية والنتائج التي تحقّقها المشاريع.

٦٧- واتفق المشاركون على أهمية تعريف ماهية موضوع القياس (النتائج مقابل الآثار) وتوقيت قياسه (مراحل ومقاييس زمنية مختلفة). كما اتفق المشاركون على أنه كي تُحقّق البلدان تقدماً في قياس النتائج والآثار ومدى الفعالية، يلزمها على وجه عاجل أن تواصل تحديد أهدافها وإجراءاتها وأطرها الزمنية الخاصة المتعلقة بالتكيف.

٦٨- وأجريت مناقشات ثرية عن المؤشرات النوعية والكمية القائمة ورأى عدة مشاركين أن من شأن استحداث مؤشرات تتعلق بالصلاوات بين أهداف التكيف والتنمية أن يكون مفيداً. وطرح ممثل من القطاع الخاص فكرة التوصل إلى وحدة قياس للتكيف مع تغير المناخ ووضع سلة من المخاطر المتصلة بالتكيف موضع التنفيذ تخضع لقيم ترجيحية مختلفة (بالقياس على إجراءات التخفيف). واقترح أيضاً أخذ عمليات القياس والتنسيق الأخرى في الاعتبار، كمبادئ التعادل للكشف عن المخاطر البيئية والاجتماعية، وكذلك الدروس المستفادة من المناقشات المتعلقة بفعالية المساعدات.

٦٩- وبوجه أعم، اتفق بعض المشاركين على ضرورة تنسيق المؤشرات عبر الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن تعزيز تنسيق إجراءات التكيف مع العمليات المتصلة بها كخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أو الاستثمار المؤثر.

رابعاً- الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من حلقة العمل

٧٠- دخلت طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في مناقشات مثمرة في حلقة العمل، كان منها الأطراف في الاتفاقية وبعض المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة وكيانات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع الدولي. وتبادل المشاركون الآراء والأفكار بشأن جوانب عديدة من مسألة تمويل إجراءات التكيف، شملت تقييم الاحتياجات في مجال التكيف ودور التعاون والدعم الدوليين في ذلك، وفرص زيادة تمويل إجراءات التكيف، وسبل تعزيز شفافيته. ويُسلط هذا الفرع الضوء على الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من المناقشات.

٧١- يشكل التسيير القطري لعمليات تقييم الاحتياجات في مجال التكيف في البلدان النامية مسألة أساسية لزيادة تمويل إجراءات التكيف. وتتوفر أدوات عديدة لتقييم احتياجات البلدان النامية في مجال التكيف والإبلاغ بها، كخطط التكيف الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية. ويمكن لمشاركة جهات متعددة من الجهات صاحبة المصلحة والحوار فيما بينها أن يكونا عنصرتين مهمتين في دعم البلدان النامية، وبخاصة في المراحل الأولى من عملية تقييم احتياجاتها. ومن العقبات التي تزال تعوق تقييم الاحتياجات في البلدان النامية ويلزم التغلب عليها المعوقات المؤسسية وعدم كفاية القدرات التقنية، فضلاً عن مواجهة تحديات فيما يتعلق بتجميع الاحتياجات المحددة. ويلزم التعاون والدعم الدوليان لتيسير تقاسم المعارف وأفضل الممارسات وتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة على الصعيد دون الوطني، على تقييم الاحتياجات في مجال التكيف وتبليتها. كما اعترف بالدعم الدولي، ولا سيما المقدم من الصندوق الأخضر للمناخ، كعامل حاسم في تلبية الاحتياجات المحددة في مجال التكيف وتنفيذ أنشطة المجالات ذات الأولوية المحددة مثلاً عن طريق خطط التكيف الوطنية. وأشار كذلك إلى تزايد أهمية التعلم على أيدي النظراء والتعاون

فيما بين بلدان الجنوب، في الوقت الراهن، في التوصل إلى حلول للتحديات المشتركة القائمة في هذا المجال وفي غيره.

٧٢- قد تشكل المساهمات المحددة وطنياً فرصة جيدة لدعم زيادة تمويل إجراءات التكيف. ولاغتنام هذه الفرصة، سيكون لا بد من استحداث أطر تنظيمية سليمة لإجراءات التكيف وزيادة إدماج قضية تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الوطنية. ومن الإجراءات الأخرى اللازمة للتغلب على الحواجز الرئيسية المعوّقة للتغطية التمويلية والسياساتية والمعرفية وتغطية المخاطر، تقديم حوافز استثمارية أقوى وشمول المزيد من المستثمرين، وتزويد الجهات الفاعلة بالمعلومات والأدوات الصحيحة اللازمة لإدماج اعتبارات تغير المناخ في قرارات الاستثمار، ودعم المشاريع التجريبية بهدف إنشاء سجل للتبّع يشجّع على زيادة الاستثمارات وعلى تقديم الدعم المالي.

٧٣- دور القطاع الخاص في احتياجات التمويل في مجال التكيف بحاجة إلى مزيد من التعزيز. يشكل عدم اليقين السائد فيما يخص الكيفية التي سيؤثر بها تغير المناخ في الاستثمارات والأصول والمجتمعات المحلية والموارد تحدياً رئيسياً لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ. وتشكل التوعية والحوار السياسي والتفاعل بين الجهات صاحبة المصلحة وتنمية المعارف ودراسات الجدوى والمساعدة التقنية جميعها عناصر حيوية لسد الثغرات القائمة المقترنة بمرحلي الاستثمار وما قبله. وعلاوة على ذلك، لا بد من ترجمة مفهومي التكيف والتأقلم مع تغير المناخ إلى لغة يمكن أن يفهمها المستثمرون وغيرهم من الجهات الفاعلة المالية. وسُلط الضوء على دور التمويل العام بوصفه حافزاً هاماً لاستثمار القطاع الخاص، وأشار في الوقت نفسه إلى أن التمويل التسهيلي العم ضروري في المجالات التي يكون فيها من الصعب جلب التمويل القادم من القطاع الخاص، مثلما هو الحال في حماية السواحل في الجزر الصغيرة.

٧٤- ما زالت إمكانية الحصول على التمويل اللازم لإجراءات التكيف تشكل تحدياً، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ومن التحديات الرئيسية التي دُكرت في هذا السياق تعقيد الاشتراطات، وعدم كفاية التسيير الفُطري للإجراءات، ونقص فرص الحصول المباشر على التمويل. وسُلط الضوء على ضرورة زيادة توفر المعلومات المتعلقة بتمويل إجراءات التكيف في البلدان النامية عن طريق قنوات مختلفة وعلى صُعد مختلفة.

٧٥- يلزم تحسين نوعية المعلومات المنتجة من أجل زيادة كفاءة عمليات التخطيط، وذلك بوسائل منها زيادة تتبع تدفقات تمويل إجراءات التكيف. ومن ناحية الإمداد، فإن المبادرات الرامية إلى تنسيق عمليتي تتبع تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ والإبلاغ بها، كالمسعى المشترك الذي بذلته المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تساعد في زيادة المعرفة بتدفقات تمويل إجراءات التكيف وإجراءات التخفيف، وإن كانت نظم تتبع النوع الأخير من تدفقات التمويل أكثر تقدماً. ولا تزال البيانات المتعلقة بتمويل إجراءات التكيف جزئية وناقصة لاستمرار تحديات التتبع، ولا سيما فيما يتعلق بتتبع تدفقات التمويل الخاص. أما من ناحية الطلب، فمن

المسائل التي سلط الضوء على أهميتها تعزيز التنسيق المشترك بين الوزارات لربط جهود التتبع بعمليات التخطيط الوطنية، وتحديد تدابير التكيف بحسب القطاع بإجراء نقاش واسع ينتهج نهجاً تصاعدياً، فضلاً عن زيادة إمكانية اطلاع البلدان، على مختلف الصُّعد، على المعلومات المتعلقة بتمويل إجراءات التكيف.

٧٦- إن تعزيز النظم الوطنية العامة لإدارة التمويل مسألة حيوية لدعم البلدان في إدارة التمويل المتعلق بالمناخ وتتبع تدفقاته ورصده بفعالية. وقد سلط المشاركون الضوء على ضرورة بيان إجراءات التكيف المحلية المهمة على نحو أفضل وعلى دور الدعم الدولي في تمكين البلدان النامية من تحسين تخصيص التمويل الداخلي العام، وتقييم مستوى إدماج المخاطر المناخية في دورة الميزانية، وتتبع نفقات الأنشطة المناخية. وليست أدوات تقييم الاستثمارات وتحديد نفقات الأنشطة المناخية وعمليات توسيم الميزانيات المتعلقة بالمناخ إلا بعض الأدوات التي يمكن أن تدعم البلدان النامية في هذا المجال.

٧٧- من المهم تحقيق أقصى مستوى ممكن من فعالية تمويل إجراءات التكيف لضمان أن تحقق الموارد المالية المتاحة أكبر أثر ممكن. ومع أن جهود قياس نتائج تمويل إجراءات التكيف وآثاره ومدى فعاليته لا تزال في مهدها، إلا أن التركيز على هذا الجانب آخذ في التزايد. وسلط الضوء في حلقة العمل على مسألتين هما أهمية أن تواصل البلدان النامية تحديد أهدافها وإجراءاتها وأطرها الزمنية الخاصة المتعلقة بالتكيف، وضرورة تنسيق المؤشرات عبر الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن تعزيز تنسيق إجراءات التكيف مع العمليات المتصلة بها كخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.